المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

موجز الميزانية

عشر سنوات بعد الثورة .. كيف ترجمت المالية العمومية ثورة الحقيقة و الكرامة؟

المرصد التونسي للاقتصاد

31/12/2020

النقاط الرئيسية

- خدمة الدين تصل إلى 30٪ من جملة نفقات الميزانية سنة 2021.
- فرضيات قانون المالية لسعر برميل النفط كلفت الدولة 2600 مليون دينار سنتي 2017 و2018.
- فرطت الدولة في 5644 مليون دينار اي 4.96٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 في شكل امتيازات جبائية ومالية وفق تقرير النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة الذي ينشر لأول مرة كملحق لمشروع قانون المالية 2021.

فتحية بن سليمان
باحثة

CC BY NC SA

نظرة عامة

انطلقت جلسات نقاش قانون المالية التعديلي لسنة 2020 منذ 23 أكتوبر 2020 حيث عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية أول جلسة لها في الدورة الثانية لمجلس نواب الشعب مستهلة السنة البرلمانية بنقاش حاد بشأن قانون المالية التعديلي الذي سلط الضوء على الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد.

مشروع قانون المالية التعديلي تضمّن ارتفاع تكاليف ميزانية الدولة بـ 22,1 ٪ مقارنة بـ 2019 مما أثّر بدوره على عجز الميزانية ليصل إلى 14936,0 أي 13,4٪ من الناتج الداخلي. مما أدى إلى رفض قانون المالية التعديلي من طرف لجنة التخطيط والتنمية لتسحبه وزارة المالية ثم تعيد إيداعه في نسخة معدلة تتضمن عدة تغييرات أهمها التخفيض في نفقات الدعم بـ 1750 مليون دينار والتخفيض في عجز الميزانية ليصبح 12649 مليون دينار أي 11,4٪ من الناتج الداخلي.

العنوان: عجز الميزانية بين المتوقع و المحيّن

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

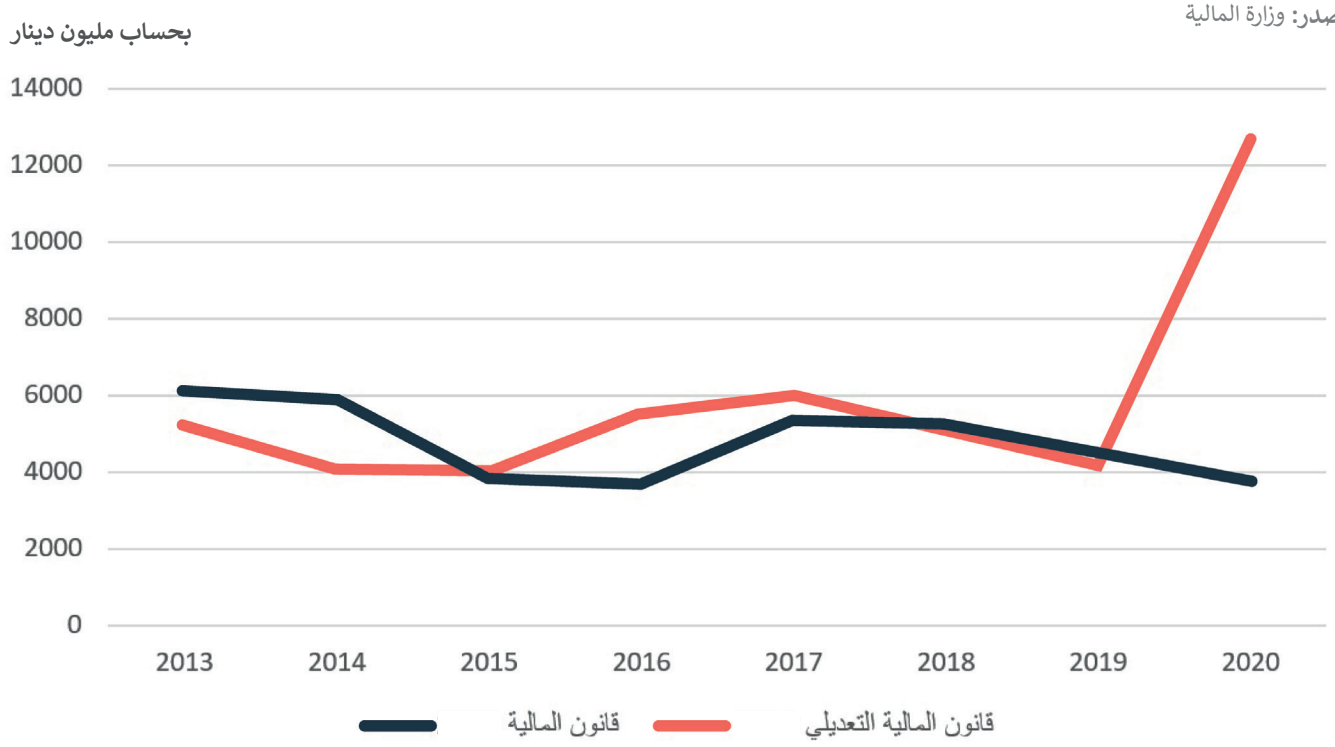

يعود تدهور عجز الميزانية والتباين الهام بين المتوقع والمحين لسنة 2020 إلى جائحة الكورونا التي كان من المستحيل توقعها أو إدراجها في فرضيات قانون المالية لسنة 2020.

أدت الجائحة الصحية والحجر الصحي الذي دام حوالي ثلاثة أشهر إلى انخفاض المداخيل الجبائية بـ 5638 مليون دينار مع ارتفاع النفقات وخاصة النفقات الطارئة على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية نظرا للمساعدات التي قدمتها الدولة للأشخاص والمؤسسات حيث قدرت تكلفة جائحة الكورونا بما يزيد عن 1100 مليون دينار.

1. العدالة الجبائية: مسألة جوهرية في الميزانية

العنوان: توزيع موارد الدولة حسب المصدر 2010-2021

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

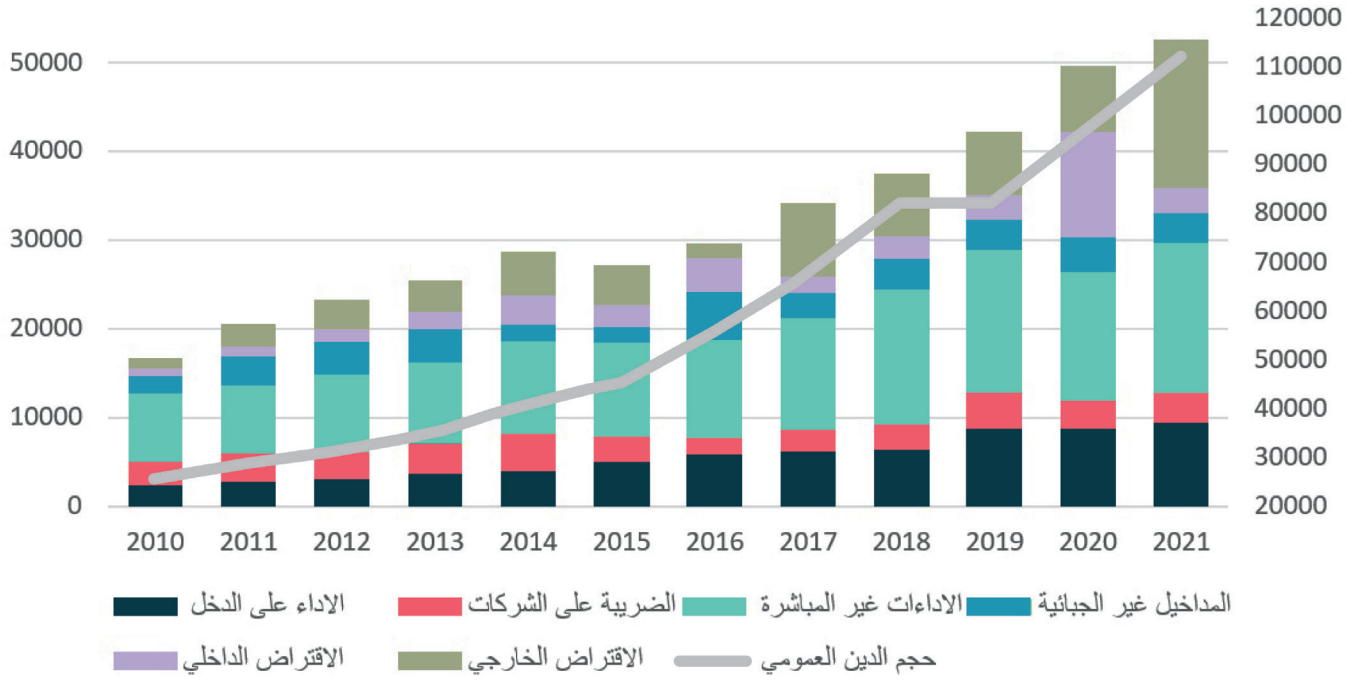

سجلت موارد الدولة ارتفاع بنسبة 198٪ بين سنتي 2010 و2020. بالرغم من ارتفاع المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية إلّا أن موارد الاقتراض شهدت ارتفاعا ملحوظا أيضا حيث مثلت 20 ٪ من جملة الموارد بين 2010 و2015 لترتفع إلى 29 ٪ بين 2016 و2020 ومن المنتظر أن تصل إلى 37٪ سنة 2021.

يعود ارتفاع موارد الاقتراض أساسا إلى عدم قدرة الموارد الذاتية للدولة على تغطية النفقات خاصة مع الارتفاع المستمر لنفقات التصرف مع الوضعية الحرجة التي تشهدها المؤسسات العمومية إضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة الضريبة على الشركات في موارد الدولة من 14 ٪ بين 2010 و2014 إلى 7٪ بين 2015 و2020 ومن المقدر أن لا تتجاوز 6٪ سنة 2021.

العنوان: موارد الميزانية حسب المصدر 2010-2021

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

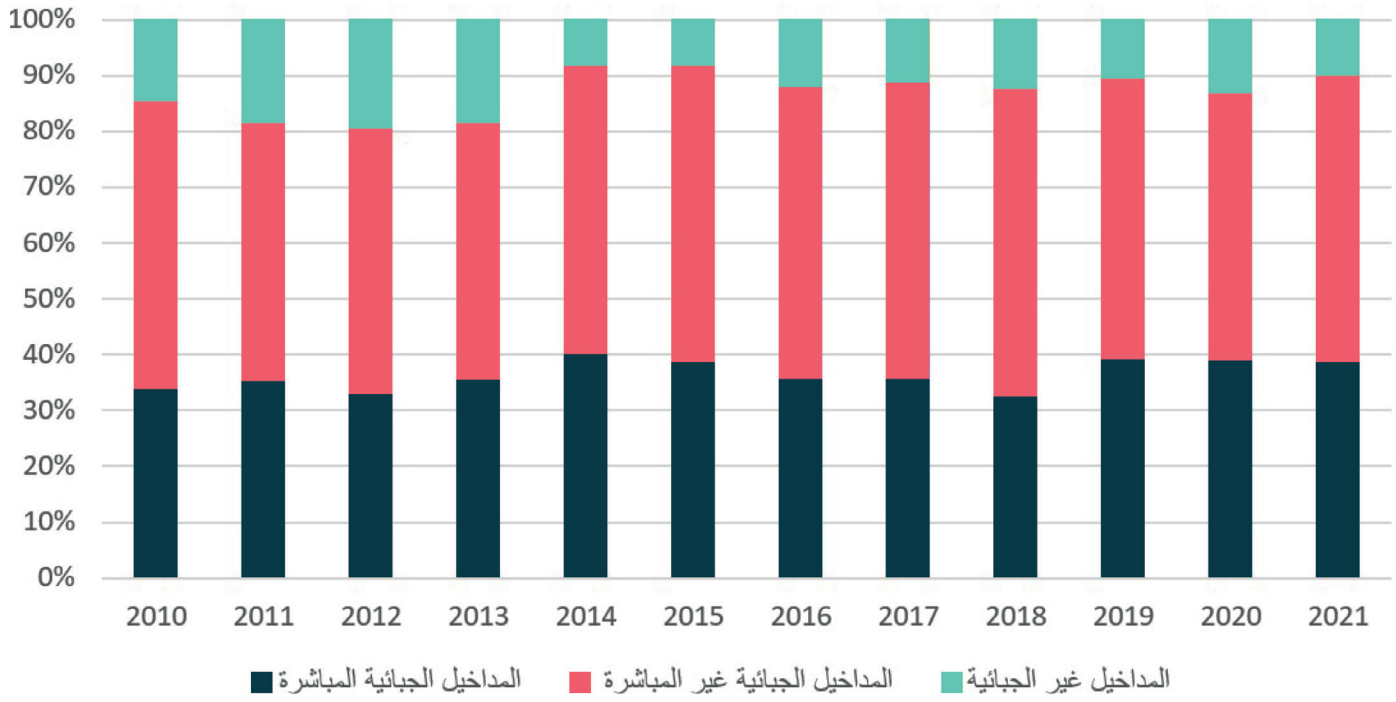

تتمثل موارد الميزانية في موارد الدولة الذاتية حيث تنقسم إلى المداخيل الجبائية المباشرة وهي الأداء على الدخل والضريبة على الشركات، المداخيل الجبائية غير المباشرة وهي المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك، والمداخيل غير الجبائية وهي مداخيل المحروقات وعبور أنبوب الغاز ومداخيل غير جبائية أخرى.

تعتمد الدولة أساسا على مداخيلها الجبائية التي تمثل حوالي 80% من جملة الموارد الذاتية مع محدودية مداخيل المحروقات وتقلصها منذ سنة 2014 لاستمرارية الاحتجاجات في مواقع الاستخراج وعدم مراجعة العقود مع الشركات البترولية المنتصبة في تونس من قبل ثورة 14 جانفي 2010.

1.1. المداخيل الجبائية المباشرة

العنوان: تطور المداخيل الجبائية و الضغط الجبائي

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

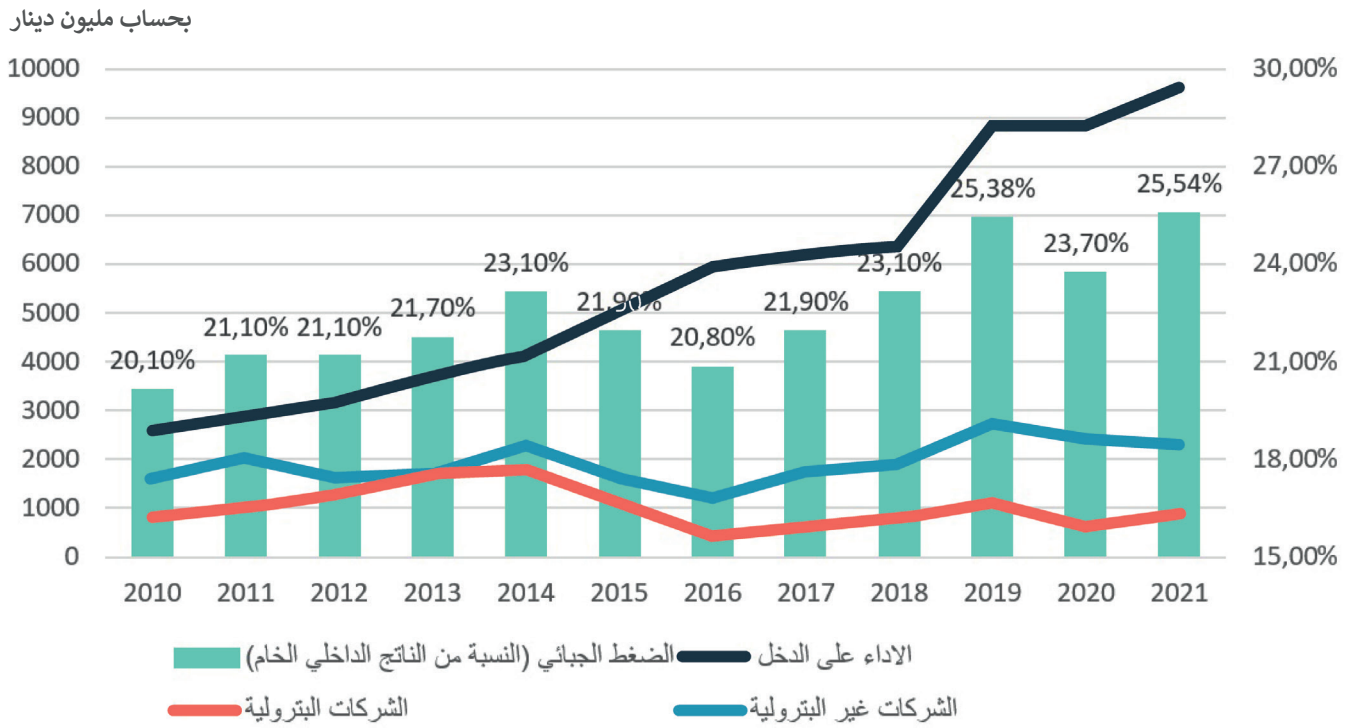

بالرجوع إلى تطور توزيع المداخيل الجبائية المباشرة منذ سنة 2010 نتبين وجود فترتين.

تمتد الفترة الأولى من سنة 2010 إلى سنة 2014 حين كان الضغط الجبائي يتوزع بالتساوي النسبي بين الأداء على الدخل والضريبة على الشركات بنسبة 51٪ للأداء على الدخل و49٪ للضريبة على الشركات من جملة المداخيل الجبائية المباشرة.

انطلقت الفترة الثانية مع سنة 2015 ودخول التخفيض في الضريبة على الشركات من 30٪ إلى 25٪ المدرج في قانون المالية 2014 حيز التنفيذ (قانون المالية لسنة 2014 الفصل 18: تخفض نسبة الضريبة على الشركات المحددة بـ 30٪ أينما وردت بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات إلى 25٪.) حيث انخفضت مساهمة الضريبة على الشركات بين 2015 و2020 إلى 28٪ من الجملة المداخيل الجبائية المباشرة لترتفع مساهمة الضريبة على الدخل إلى 72٪. ليتركز الضغط الجبائي أساسا على الأداء على الدخل في حين انخفض على الضريبة على الشركات التي شهدت تراجعا ملحوظا ونسق تطور ينسجم مع نسق تطور الضغط الجبائي.

العنوان: توزيع المداخيل الجبائية المباشرة حسب المصدر 2010-2021

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

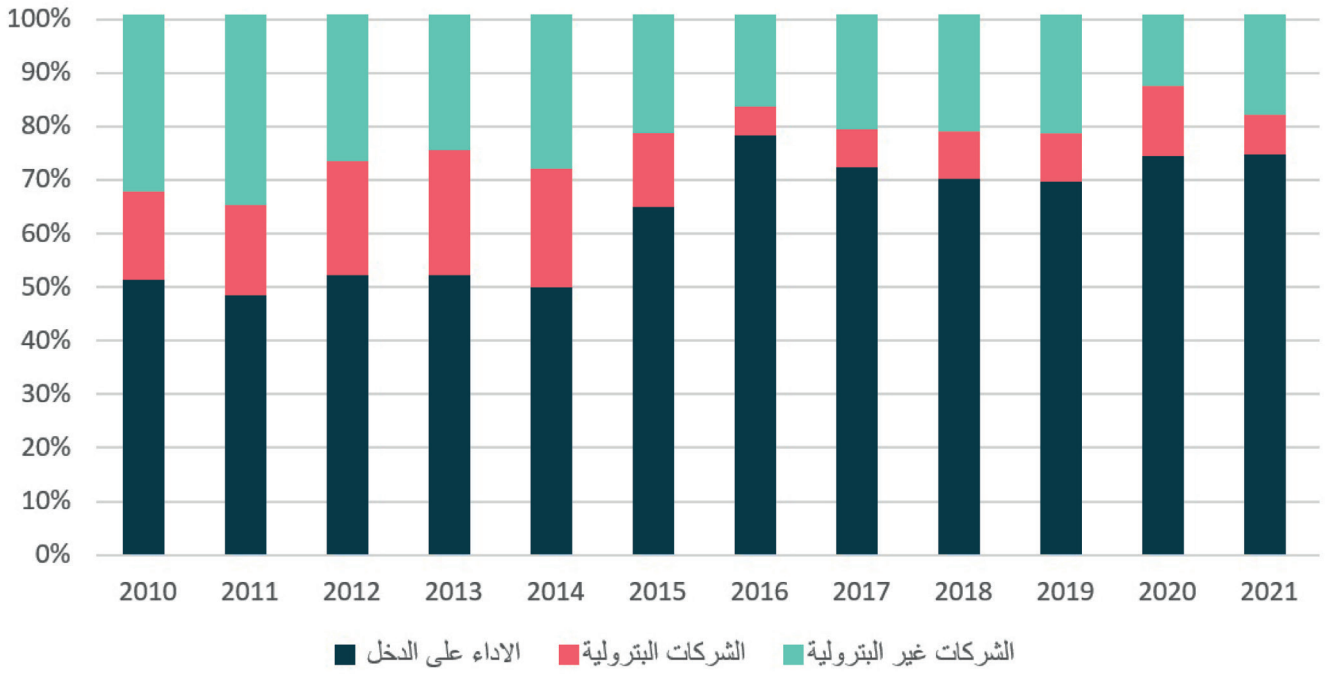

حسب الأرقام المدرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2021 يحافظ توزيع المداخيل على نفس نسق التطور للسنوات الأخيرة حيث سيمثل الأداء على الدخل 75٪ من جملة المداخيل الجبائية في حين ستساهم الضريبة على الشركات بـ25٪ فقط.

وقعت المصادقة على الفصل الإضافي عدد3 لمشروع قانون المالية لسنة 2021 المقترح من قبل وزارة المالية وينص على «تخفض نسبة الضريبة على الشركات المحددة بـ 25٪ أينما وردت بالنصوص الجاري بها العمل إلى 15٪ وذلك حسب ما يقتضيه السياق ومع مراعاة الاختلاف في الصياغة والعبارة».

حسب تقرير النفقات الجبائية والامتيازات المالية الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2021 يتم تقييم النفقات الجبائية عن طريقة زيادة العائدات النهائية للخزينة. إذن من المفترض أن ننتظر نتيجة إيجابية لهذا الإجراء. إما بطريقة مباشرة عن طريق ارتفاع عائدات الضريبة على الشركات أو بطريقة غير مباشرة عن طريق عائدات أخرى.

السؤال الذي يطرح هنا هو ما مدى جدية الدولة في تطبيق مبدأ العدالة الجبائية حين يقع التخفيض في الضريبة على الشركات في مناسبتين 2014 و2021 في حين تبقى الضريبة على الدخل على حالها دون تغيير يذكر فيتحمل الأجراء الجزء الأكبر من أعباء الضغط الجبائي؟

2. استدامة الميزانية

العنوان: موارد الاقتراض الداخلي و الخارجي 2010-2021

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

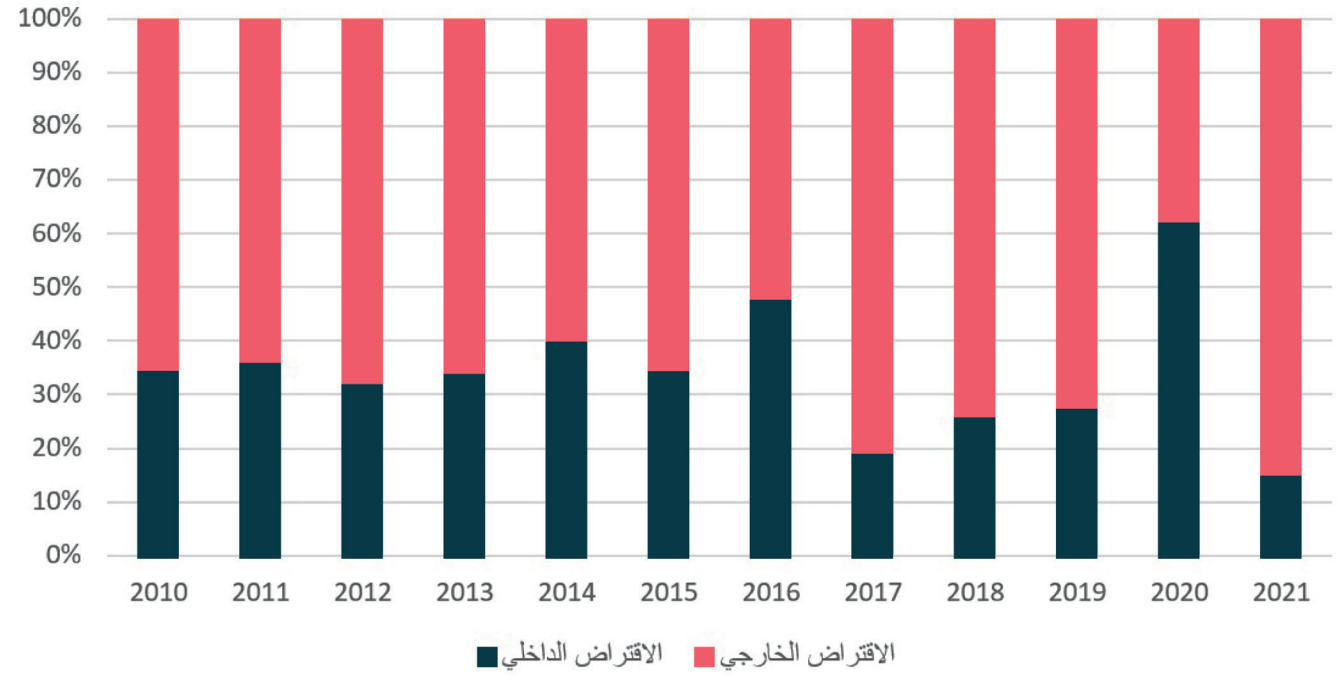

مثلت المصادقة على القانون الأساسي للبنك المركزي سنة 2016 نقطة تحول حيث كان يمثل الاقتراض الداخلي 37,7 ٪ من جملة موارد الاقتراض في الفترة الممتدة بين 2010 و2016 ليتراجع إلى 23,9 ٪ بين 2017 و 2019. يعود هذا التراجع إلى منع البنك المركزي من التمويل المباشر للخزينة العامة حسب القانون الأساسي للبنك المركزي (الفصل 25 النقطة 4: لا يمكن للبنك المركزي أن يمنح لفائدة الخزينة العامة للدولة تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة).

مع انتهاء اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 2019 المنعقد مع صندوق النقد الدولي سنة 2013 أصبح من الصعب تمويل الخزينة عن طريق الاقتراض الخارجي لتتراجع نسبة الاقتراض الخارجي من جملة موارد الاقتراض من 69٪ سنويا بين 2013 و2019 إلى 38٪ سنة 2020.

أدى توقف التمويلات الخارجية للخزينة سنة 2020 مع أزمة الكوفيد 19 إلى تفاقم العجز مما اضطر الحكومة للرجوع إلى التداين الداخلي عبر إضافة فصل في قانون المالية التعديلي لسنة 2020 يسمح للبنك المركزي بالتدخل وإقراض الدولة عن طريق السوق المالية المحلية.

قانون المالية التعديلي لسنة 2020 الفصل 5: «استثناء لأحكام الفصل 25 من القانون عدد35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، وبغرض تمويل جزء من عجز ميزانية الدولة لسنة 2020 الناجم عن تداعيات وباء «كوفيد 19»، يرخص للبنك المركزي بصفة استثنائية في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية في حدود مبلغ أقصاه 2810 مليون دينار. تمنح هذه التسهيلات دفعة واحدة ودون فائدة موظفة وتقيد بالحساب الجاري للخزينة العامة للبلاد التونسية في تاريخ أقصاه 14 ديسمبر 2020».

3. نفقات الميزانية

العنوان: التوزيع الاقتصادي للنفقات 2010-2021

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

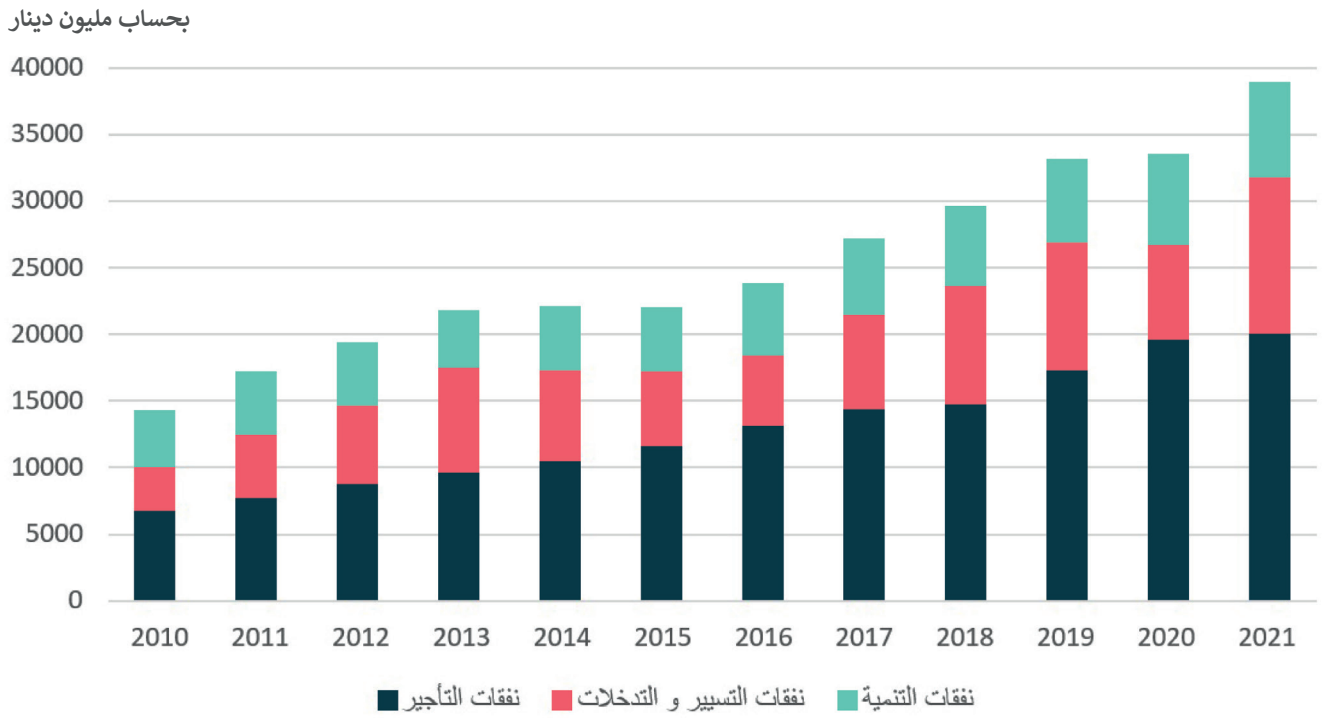

حافظت نفقات الميزانية في مجملها على نسقها التصاعدي منذ 2010 حيث سجلت نسبة تطور سنوي بـ 10٪ في الفترة الممتدة بين 2010 و2019.

استثأرت نفقات التأجير على نسق الارتفاع حيث سجلت نسبة تطور سنوية تقدر بـ 11٪ بين 2010 و2019 لترتفع إلى 13,8٪ سنة 2020 ومن المنتظر أن تتراجع هذه النسبة إلى حدود 2,9٪ سنة 2021. إضافة إلى أنها مثلت 49٪ من جملة النفقات بين 2010 و 201 وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 57٪ سنة 2020 في حين تنقسم بقية النفقات بين 22٪ نفقات تسيير وتدخلات و 2٪ فقط نفقات تنمية. من المنتظر أن تنخفض نسبة نفقات التنمية من جملة النفقات إلى 19٪ سنة 2021.

نستنتج أن الدولة التونسية لازالت تتبنى سياسة الانتداب والزيادة في نفقات التأجير كوسيلة لدفع الاقتصاد عوض التوجه نحو الاستثمار دفع عجلة التنمية.

1.3. نفقات التأجير

العنوان: تطور نفقات التأجير و الانتداب في الوظيفة العمومية 2010-2021

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية البنك المركزي التونسي

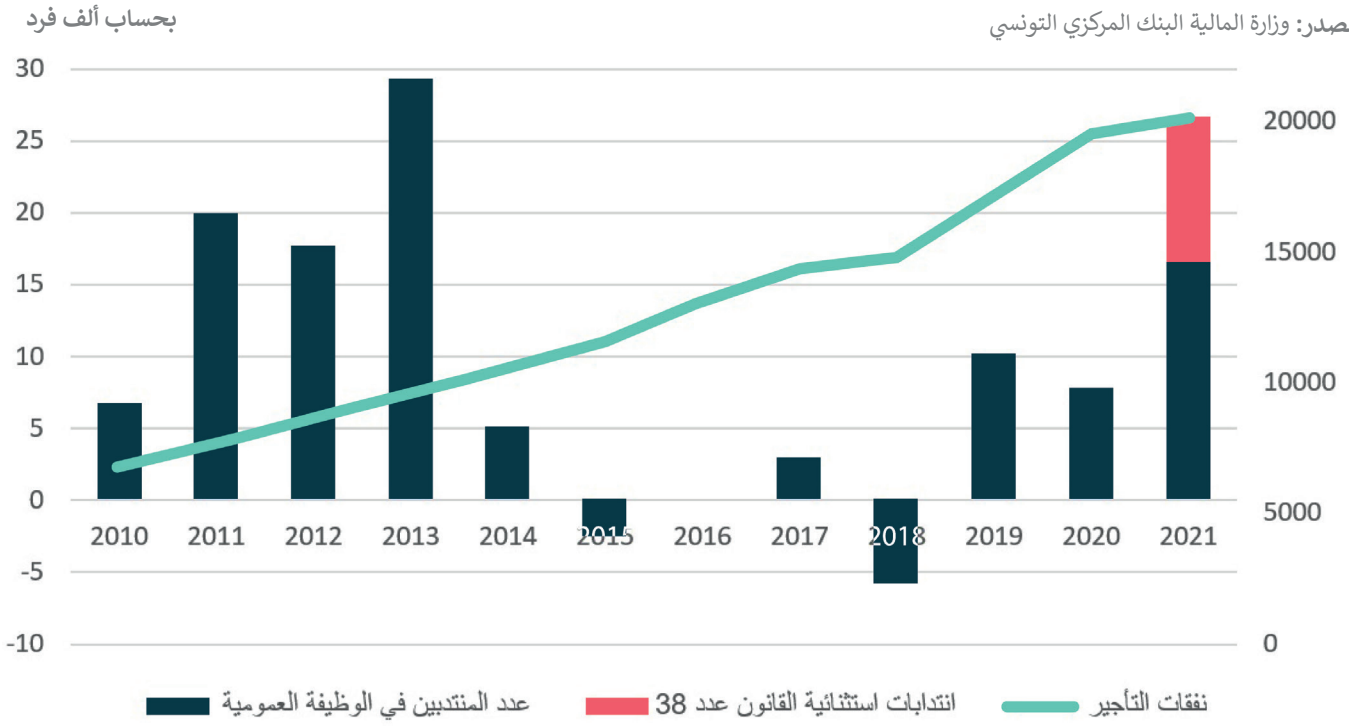

ينقسم تطور الانتداب في الوظيفة العمومية إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى امتدت بين سنتي 2010 و2013 حيث شهد الانتداب في الوظيفة العمومية انفجارا يساوي معدله 18325 شخصا سنويا. ويفسر هذا الانفجار بلجوء السلطات في ذلك الوقت إلى التشغيل في الوظيفة العمومية للحد من التوتر الاجتماعي وتعزيز النمو.

المرحلة الثانية امتدت بين سنتي 2014 و2018 حيث نلاحظ التراجع الملحوظ للانتدابات وصل حتى انتهاج الإعفاءات سنة 2015 وسنة 2018 عن طريق التشجيع على التقاعد المبكر. تقليص متوسط الانتدابات إلى 20 شخص سنويا في هذه الفترة يعود أساسا إلى الضغوطات التي مارسها صندوق النقد الدولي عن طريق اتفاق الائتماني المنعقد سنة 2013.

المرحلة الثالثة ابتداء من سنة 2019 مع عودة النسق التصاعدي للانتداب في الوظيفة العمومية مع برمجة 16501 انتداب لسنة 2021 يرجح أن يرتفع المعدل إلى 11473 سنويا بين 2019 و2021.

وتجدر الإشارة إلى أن نفقات التأجير المدرجة بميزانية الدولة لم تشهد تراجعا حتى في المرحلة الثانية نظرا لمراجعة سلم التأجير سنويا وارتفاع امتيازات الموظفين العموميين تحت وطأة الإضرابات المتواصلة.

تم المصادقة على مقترح فصل إضافي عدد 113 لمشروع قانون المالية لسنة 2021 الذي ينص على:

تطبيقا للقانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 أوت 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي. تخصص اعتمادات لانتداب 10000 عاطل عن العمل من أصحاب الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم حسب التصنيف الوارد في القانون المذكور. ويتم تمويل هذه الانتدابات من:

اقتصاد وتعديل في بعض المهمات

تخصيص نسبة من اعتمادات برنامج التشغيل.

لم يتم التوضيح إن كان انتداب 10000 عاطل عن العمل يدخل في إطار 16501 انتداب الذي وقع برمجتها في مشروع قانون المالية لسنة 2021 أم أنها ستكون انتدابات إضافية؟ مع الإشارة إلى أن دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2021 ينص على أن 16501 انتداب ستكون من خرّيجي مدارس التكوين ولفائدة بعض القطاعات الحساسة (التربية والدفاع الوطني والداخلية).

2.3. النفقات حسب المهمات

العنوان: المهمات الأكثر إنفاق سنة 2020

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

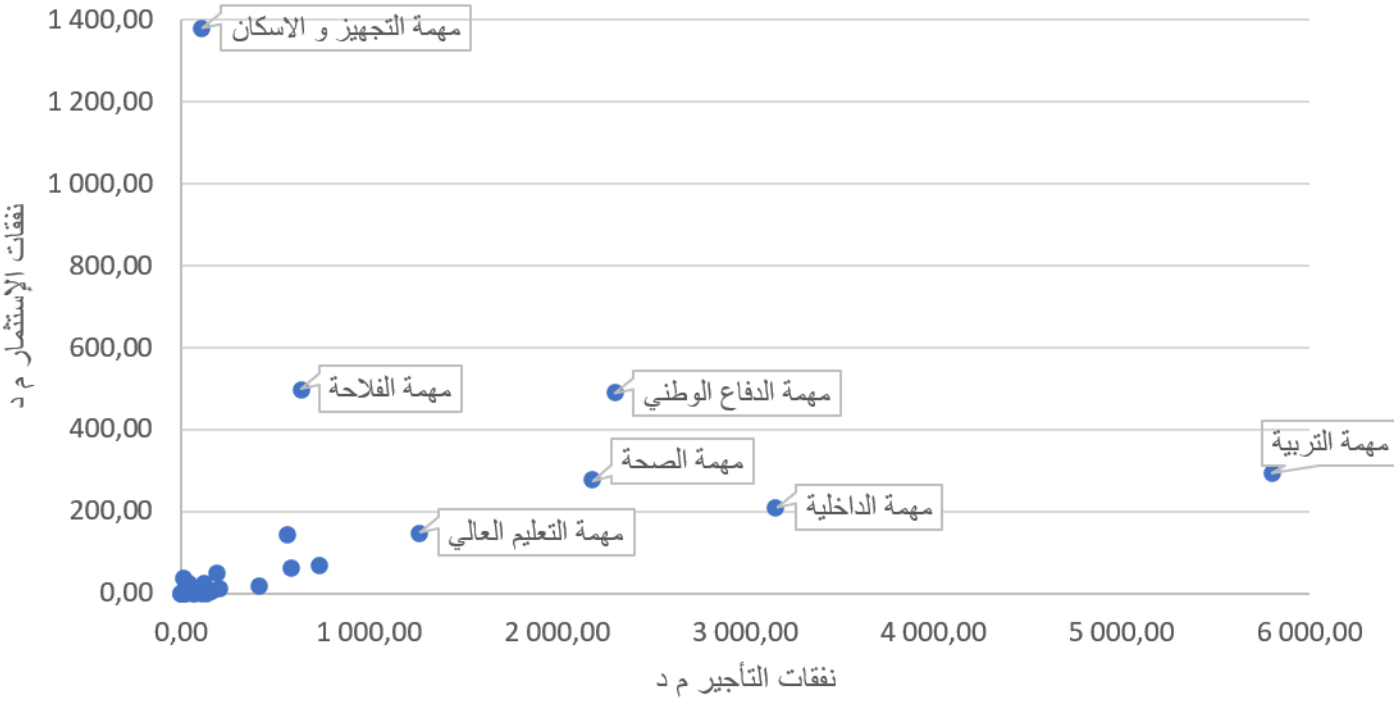

يقدم الرسم البياني توزيع المهمات حسب نفقات الاستثمار ونفقات التأجير التي وقع إدراجها في قانون المالية التعديلي بنسخته المعدلة لسنة 2020.

تنفرد مهمة التربية بالمرتبة الأولى على مستوى نفقات التأجير بـ 5800 مليون دينار أي 30٪ من جملة نفقات التأجير لسنة 2020. أما على مستوى نفقات الاستثمار تحتل مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المرتبة الأولى بـ113 مليون دينار أي 36٪ من جملة نفقات الاستثمار لسنة 2020.

تليهما في ترتيب المهمات الأكثر إنفاقا مهمة الدفاع الوطني ومهمة الداخلية ومهمة الصحة ومهمة الفلاحة ومهمات التعليم العالي والبحث العلمي بنسب متقاربة بين 5٪ و 8٪ من جملة النفقات.

تفسر نسبة الإنفاق العالية لمهمة التربية على مستوى التأجير بانفجار عدد الانتدابات منذ 2011 الذي وقع تركيزه اساسا في قطاع التعليم أما بالنسبة لنفقات الاستثمار المرتفعة لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية يعود إلى اهتراء البنية التحتية وضرورة النهوض بها.

تحتل مهمتا الدفاع والداخلية مراتب متقدمة في الإنفاق لتفشي الإرهاب بعد الثورة فأصبح تجهيز الجهاز الأمني وتطويره أولوية للحفاظ على الأمن العام.

تنحصر أولويات الإنفاق الحكومي بعد الثورة في ثلاثة محاور هي الانتداب وتهيئة البنية التحتية وتعزيز الأمن الذي حدّ من إمكانيات الدولة على الإنفاق على باقي المهمات والنهوض بمحركات الاقتصاد خاصة مع نسبة لا تتجاوز 1,5٪ من جملة الانفاق مخصصة لوزارة التنمية والتعاون الدولي بميزانية بنفقات استثمار حددت بـ 0,230 مليون دينار لسنة 2020 نلاحظ عجز الدولة وانحصار مجال تدخلها في محاور غير كافية للنهوض بالاقتصاد وإحداث الفارق حتى وإن استحسن نسبة إنفاق الدولة على البنية التحتية إلا أنّ البنية التحتية وحدها غير قادرة على إعادة دفع عجلة التنمية والخروج من الأزمة.

3.3. نفقات الدعم

العنوان: انعكاسات فرضيات قانون المالية على نفقات الدعم

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

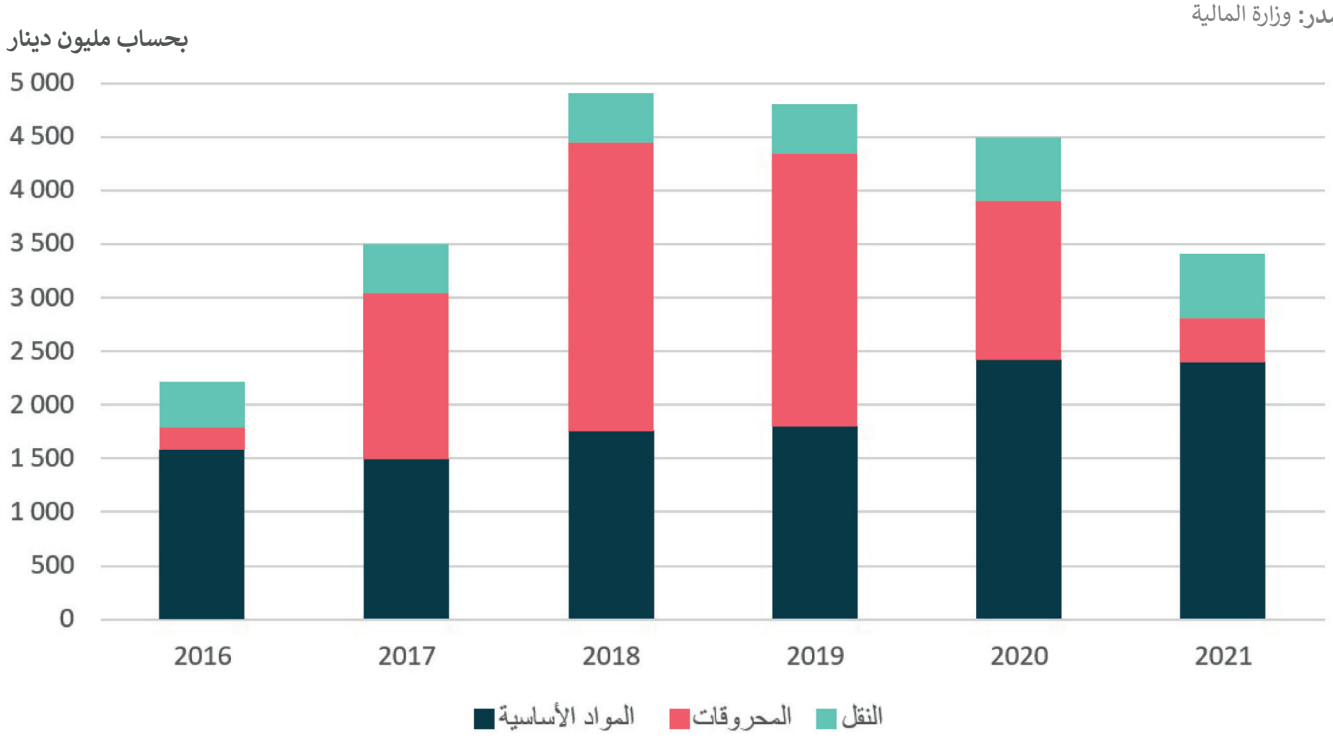

شهدت نفقات الدعم ارتفاعا استثنائيا سنة 2017 نظرا لارتفاع نفقات دعم المحروقات من 197 مليون دينار سنة 2016 إلى 1550 مليون دينار سنة 2017. يعود هذا الارتفاع إلى تدهور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار الامريكي إضافة إلى إدراج 54 دولار كسعر برميل النفط في قانون المالية لسنة 2018 في حين بلغ سعر برميل النفط في نفس السنة 69,5 دولارا في الأسواق العالمية .

تجدر الإشارة إلى أن حسب وزارة المالية زيادة دولار واحد في سعر برميل النفط تساوي زيادة بـ 120 مليون دينار في نفقات دعم المحروقات وزيادة 10 مليمات في سعر صرف تساوي زيادة بـ 37 مليون دينار في نفقات دعم المحروقات. مع تعمد وزارة المالية عدم نشر فرضيات سعر الصرف في مشروع قانون المالية للخمس سنوات الأخيرة يصعب تحديد تكلفة التباين بين فرضيات قانون المالية وما وقع تحقيقه على مستوى سعر الصرف لكن العودة على فرضيات سعر برميل النفط تمكننا من الاستنتاج أن الفرق بين الفرضيات والتحيين لسنتي 2017 و2018 كلف الدولة ما يزيد عن 500 مليون دينار سنة 2017 و 2100 مليون دينار سنة 2018 من نفقات دعم المحروقات.

العنوان: تطور سعر برميل النفط بين فرضيات قانون المالية و الأسواق العالمة

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

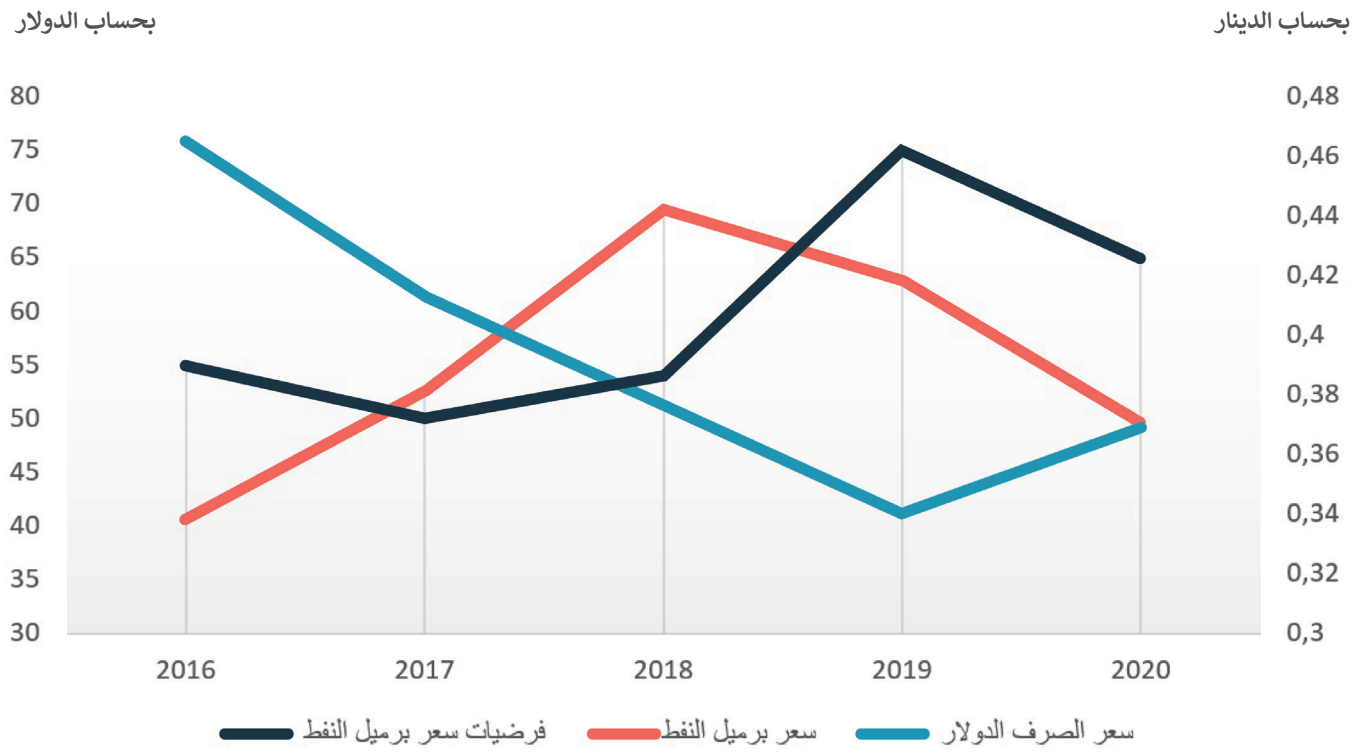

وقع تدارك مشكلة فرضيات سعر برميل النفط في قانون المالية لسنة 2019 لكن مواصلة انخفاض سعر الصرف لم يسمح بتدارك العجز على مستوى نفقات الدعم.

سجلت نفقات دعم المواد الأساسية زيادة بـ 616 مليون دينار سنة 2020 علّلها قانون المالية التعديلي في نسخته الثانية 2020 بتغطية حاجيات دعم الحبوب بعنوان سنة 2020 وذلك باعتبار عدم تفعيل برنامج إصلاح وترشيد الدعم الذي كان من المزمع القيام به بداية 2020.

يتضمن الملحق 2 لقانون المالية لسنة 2021 خارطة طريق لإصلاح الدعم وخاصة دعم المحروقات وهذا ما يفسر تقليص النفقات المخصصة لدعم المحروقات لسنة 2021. وتتضمن جملة من الإجراءات منها مواصلة العمل بالمنظومة الآلية لتعديل الأسعار التي انطلق العمل بها عندما تولى السيد منجي مرزوق وزارة الطاقة صلب حكومة إلياس الفخفاخ. توجيه الدعم إلى مستحقيه وتشجيع القطاعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة على التحكم في الاستهلاك والانخراط في برامج النجاعة الطاقية.

4.3. النفقات الجبائية

يمثل الإنفاق الجبائي وسيلة من وسائل الانفاق العمومي دون صرف أموال لكن من خلال التخلي على موارد جبائية.

وقع نشر تقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات مالية بغاية تدارك النقص الحاصل في المعلومات المتعلقة بالرهانات المالية الخاصة بالنفقات الجبائية حيث يتيح هذا التقرير للسلطة التنفيذية أن تضع على ذمة السلطة التشريعية كل المعلومات والتقييمات اللازمة حول التكاليف المالية للأحكام الجبائية الاستثنائية حتى تكون قادرة على متابعة فعاليتها والمصادقة عليها كما تفعله بالنسبة لأحكام الميزانية.

يعرف التقرير النفقات الجبائية كما يلي: «هي جملة من التدابير الجبائية التي تمثل استثناء بالنسبة للأحكام الأساسية المكونة للنظام الجبائي المرجعي والتي بمقتضاها تتخلى الدولة عن جزء من مواردها الجبائية لفائدة فئة من المطالبين بالضريبة أو بعض الأنشطة قصد تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو بيئي».

يمكن للنفقات الجبائية أن تتخذ إحدى الأشكال التالية:

- الإعفاء من الضريبة أو الأداء
- الطرح أو الخصم من أساس الضريبة أو الأداء
- التخفيض في نسبة الضريبة أو الأداء
- التخفيض أو الاعتماد الضريبي
- تأجيل آجال دفع الضريبة أو الأداء

فيما يلي المداخيل والنفقات الجبائية حسب نوع الضريبة لسنة 2019 :

العنوان: المداخيل و النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة **2019**

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

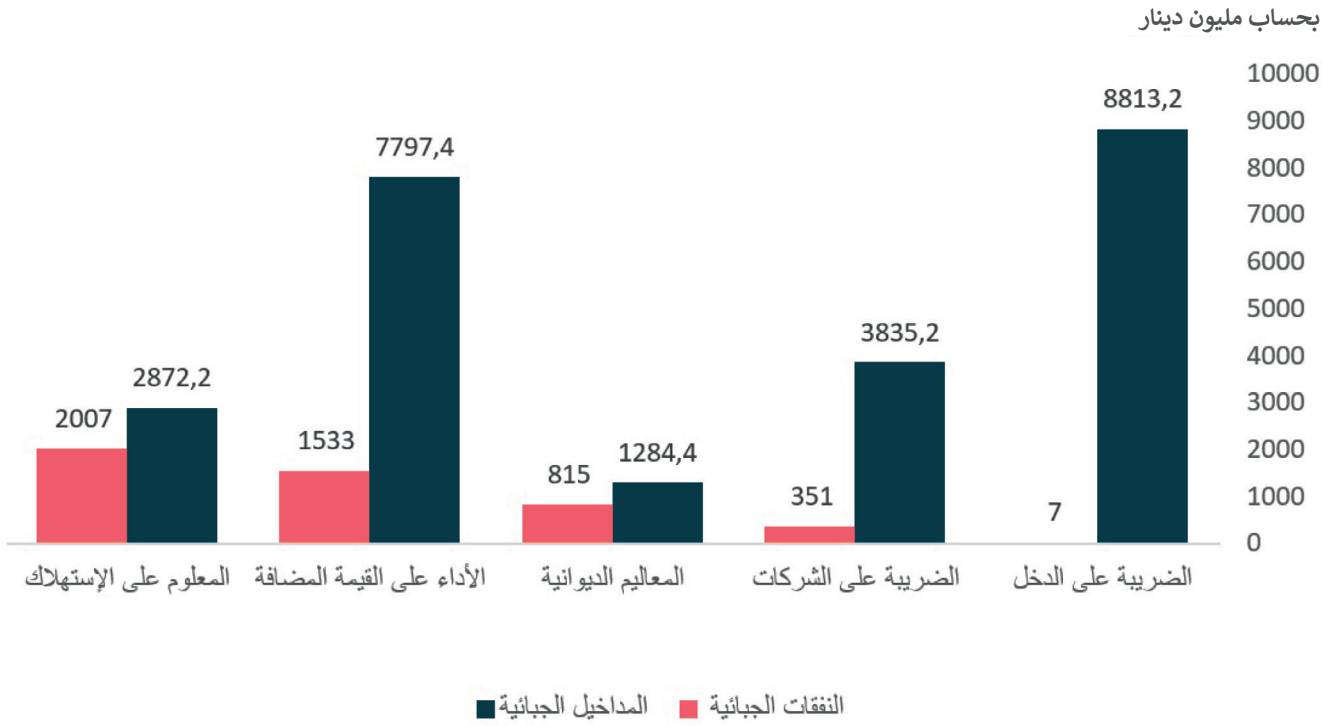

نلاحظ علاقة عكسية تربط المداخيل الجبائية بالنفقات الجبائية حيث إن الضرائب التي تعود بمداخيل أقل لخزينة الدولة هي التي تتمتع بنفقات أكثر.

تمثل النفقات الجبائية الموجهة لمعلوم الاستهلاك 42,6٪ من جملة النفقات الجبائية وهو ما يعادل 70٪ من المداخيل الجبائية لهذه الضريبة. وبالعودة على هذه النفقات وقع تطبيق 15 إجراء سنة 2019، 9 منها إعفاء و3 تخفيض و3 توقيف عن العمل أبرزها:

التخفيض في المعلوم على الاستهلاك المستوجب عند توريد السيارات السياحية من قبل وكلاء بيع السيارات والعربات متعددة الأغراض التي يمكن استعمالها لنقل الاشخاص ولنقل البضائع بتكلفة 643,521 مليون دينار.

الإعفاء من معلوم الاستهلاك المستوجب عند توريد الدراجات النارية أو السيارات السياحية أو السيارات النفعية من قبل التونسيين المقيمين بالخارج في إطار العودة النهائية بتكلفة 1006,895 مليون دينار.

تتمتع هذه الفئة أيضا بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة بتكلفة 391,836 مليون دينار وإعفاء من المعاليم الديوانية بتكلفة 21,713 مليون دينار أي أنّ جملة النفقات الجبائية الموجهة للتونسية المقيمين بالخارج المعروفة بـ « FCR » هي 1420,444 مليون دينار ما يعادل 30٪من جملة النفقات الجبائية لسنة 2019.

وتتوزع بقية النفقات الجبائية بين المؤسسات والمستثمرين 54٪ والأسر 14٪ وجهات أخرى 2٪ من جملة النفقات المدرجة لسنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أنّه بالرغم من نشر التقرير كملحق لمشروع قانون المالية لسنة 2021 فإنه لم يقع التطرق إليه من طرف السلطة التشريعية المتمثلة في لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مجلس نواب الشعب أو حتى خلال مداولات الجلسة العامة للنظر في قانون المالية. حيث وقعت المصادقة على مشروع قانون المالية دون العودة على جملة الإجراءات الجبائية المدرجة به أو التثبت من نجاعتها وجدواها بالرغم من توفر تقرير مفصّل على النفقات الجبائية والامتيازات المالية.

4. تسديد الديون

العنوان: تطور خدمة الدين العمومي 2010-2021

إنتاج: المرصد التونسي للإقتصاد

المصدر: وزارة المالية

بحساب مليون دينار

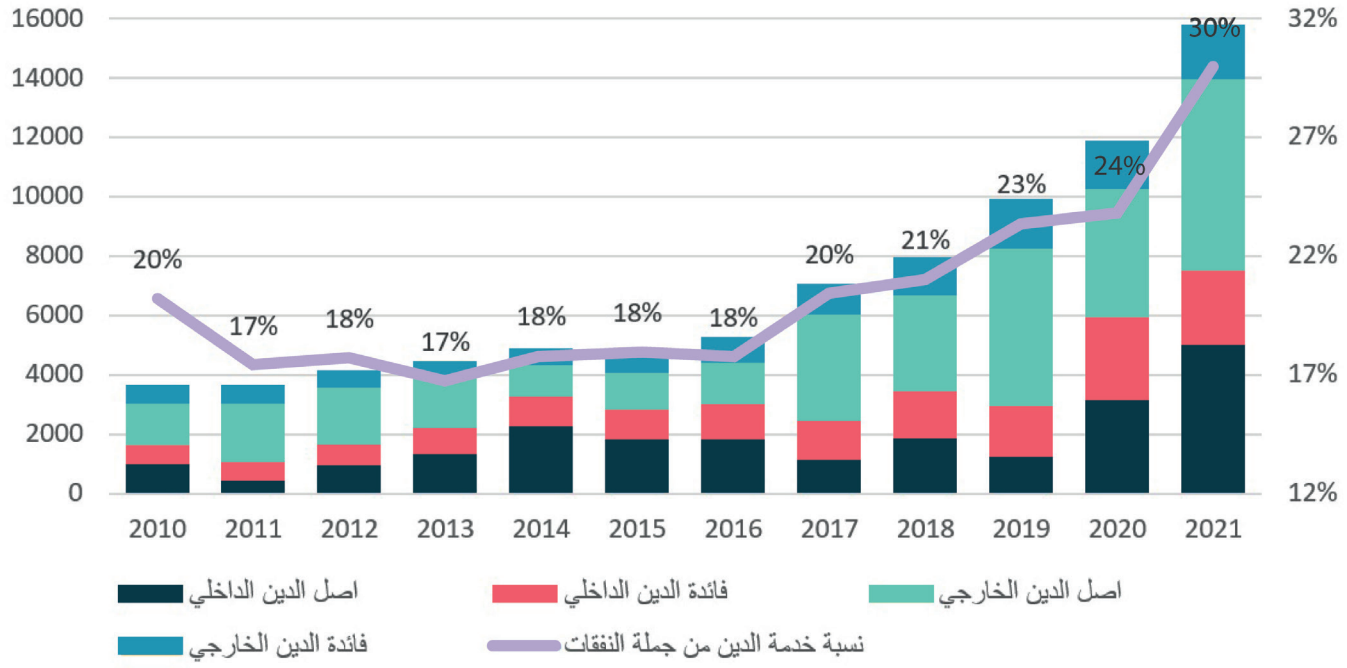

استقرت خدمة الدين، أي السداد السنوي للدين العام الداخلي والخارجي بما في ذلك الفوائد، في مستوى 18٪ من جملة نفقات الدولة بين سنتي 2010 و2016 لتشهد بعد ذلك ارتفاعا لتصل إلى 22٪ بين سنتي 2017 و2020. يعود هذا الارتفاع إلى تدهور سعر صرف الدينار التونسي مقارنة بالدولار الأمريكي الذي هو عملة التداين الخارجي وهو ما يفسر ارتفاع خدمة الدين الخارجي سنة 2017 و2018 و2019 مع انتهاء فترة الإمهال التي قدمها المانحون الأجانب.

سجلت فائدة الدين الداخلي نسبة تطور سنوي بـ 13 ٪ بين سنتي 2010 و2016 في حين سجلت نسبة تطور سنوي بـ 26٪ بين سنتي 2017 و2020 . يعود ارتفاع تكلفة الدين الداخلي إلى المصادقة على القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي سنة 2016 الذي قلص من نفاذ الدولة التونسية إلى السوق المالية المحلية ورفع من تكاليف التداين الداخلي وهو ما يفسر لجوء الدولة إلى التداين الخارجي في نفس الفترة.

حسب مشروع قانون المالية لسنة 2021 ستصل نسبة خدمة الدين من جملة النفقات إلى حدود 30٪ أي أن ما يقارب ثلث نفقات الدولة هي لتسديد الديون.

خاتمة

نستنتج مما سبق أن وزارة المالية ليست وحدها من يحدد ملامح قانون المالية والإجراءات التي يتضمنها و ان كانت هي المسؤولة عن صياغته وتقديمه لمجلس نواب الشعب فنواب مجلس الشعب بصفتهم التشريعية لديهم القدرة على تغيير واقتراح وتعديل فصول قانون المالية والبنك المركزي بصفته المسؤول الاول عن النظام المالي والوسيط بين الدولة التونسية والسوق المالية المحلية له ايضا ان ينقد ويناقش قانون المالية ويقترح ادخال تعديلات عليه.

أيضا نجد طرفا اخر يتدخل في قانون المالية وصياغته بطريقة غير مباشرة وهو الاطراف الخارجية المانحة والممولة لخزينة الدولة و على رأسها صندوق النقد الدولي الذي وضع بصمته على المالية العمومية عن طريق جملة من الاقتراحات والاصلاحات التي وقع تبني بعضها على سبيل الذكر لا الحصر تجميد الانتداب في الوظيفة العمومية بين سنتي 2014 و2018.

في ظل تدخل جميع هذه الأطراف وغياب التنسيق والإنسجام بينها يبقى الأجير هو الضيحة الاكبر للإختلال الذي تعانيه المالية العمومية فيقع على كاهله الضغط الجبائي فيحين يحرم من الامتيازات الجبائية والإنفاق الإجتماعي الذي من خلاله تعيد الدولة توزيع الثروة بطريقة عادلة عن طريق تأمين الحق في الصحة والتعليم وتكافؤ فرص التشغيل.

هي حالة صعبة تعيشها توازنات الدولة تتسببة في أزمة اقتصادية خانقة اثرت على كافة شرائح المجتمع التونسي ومن الصعب الخروج منها إلا بتغيير جذري في السياسات التي تنتهجها الحكومة ومن هذه التغييرات نقترح:

ضرورة تعديل السياسة الجبائية وتوزيع الضغط الجبائي بعدل اكثر بين الأجراء والمؤسسات.

التدقيق في الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة والتثبت من مدى نجاعتها.

مراجعة نفقات الدولة من خلال توجيه الدعم لمستحقيه والتركيز على نفقات الإستثمار.

الشروع في تركيز الإصلاحات اللازمة للمؤسسات العمومية التي اصبحت تستنزف المالية العمومية دون اي مردود.

الحد من المديونية التي اصبحت تمثل ثلث الموارد باعتبار الديون وثلث النفقات باعتبار تسديد الديون.

المراجع

بوابة وزارة المالية:

ar/tn.gov.finances.www//:http

بوابة البنك المركزي التونسي:

arabe/siteprod/bct/tn.gov.bct.www//:https

بوابة المعهد الوطني للإحصاء:

/ar/tn.ins.www//:http

مشروع قانون المالية 2010-2021

قانون المالية 2010-2020

قانون المالية التكميلي 2010-2020

تقرير حول ميزانية الدولة في إطار التوازنات العامة 2020

تقرير حول ميزانية الدولة في إطار التوازنات العامة 2021

إطار المنزانية متوسط المدى الإجمالي وتوزيعه القطاعي 2020

إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي وتوزيعه القطاعي 2021

جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة 2020

جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة 2021

جدول عمليات تمويل الميزانية 2020

جدول عمليات تمويل الميزانية 2021

مشروع الميزان الإقتصادي 2020

تقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة 2021